

أما البلدات الفلسطينية التي هجر أهلها فقد استوعبت المهاجرين اليهود المجدد بعد ١٩٤٨ الذين جاءوا ليحلوا محلهم. وبينما دمر معظم بيوت القرى في برنامج طويل استمر ١٥ عاماً، بقيت معظم مواقع القرى نفسها خالية إلى اليوم، وأقيمت على أراضيها مستعمرات الكيبوتز والموشاف التي لا يتجاوز عدد أفرادها ٢٪ من يهود إسرائيل.

تبيّن الخرائط في الدليل الذي بين يديكم مواقع البلدات الموجودة في إسرائيل اليوم اليهودية و الفلسطينية بما فيها القرى غير المعترف بها بالإضافة إلى ١٧٥ قرية دمر غالبها وهجر أهلها ولم تعد تظهر في خرائط إسرائيل.

الوضع الحالي (٢٠٠٥)

هذا الزلزال الكبير، المعروف باسم النكبة، شرد ثلثي الشعب الفلسطيني من ديارهم وأبقاهم في المنفى إلى اليوم. وهذا ما يسمى في القانون الدولي باسم "التنظيف العرقي" ووصفه كالاتي:

"سياسة محددة المعالم لفتنة معينة لإزالة فئة أخرى بشكل منظم من ديارهم على أساس عرقي أو ديني أو قومي. وغالبا ما يتم ذلك بكل الوسائل الممكنة، من التفرقة العنصرية إلى الإبادة، سواء باستئنان القوانين أو بالعمليات العسكرية".

اليوم يقيم معظم اللاجئين فيما تبقى من فلسطين، في الضفة الغربية وقطاع غزة، والدول العربية المجاورة: الأردن وسوريا ولبنان. والباقي في إسرائيل والبلاد العربية الأخرى والأجنبية.

ونظراً لمسئولية الأمم المتحدة عن هذه الكارثة وواجبها كوصية على فلسطين، أنشئت وكالة الغوث (UNRWA) التي سجلت عام ١٩٥٠ اللاجئين الذين يحتاجون إلى الإغاثة، وبقي عدد كبير من اللاجئين (٣٠٪) غير مسجلين لدى الوكالة.

خريطة ٥ ص 236 تبيّن اتجاهات التنظيف العرقي أي اتجاه طرد الفلسطينيين إلى المنافي والقرى التي لجأ أهلها إلى البلاد المجاورة. ومن الواضح أن طرد اللاجئين في الجليل كان باتجاه لبنان وسوريا، وفي المنطقة الوسطى نحو الضفة والأردن. أما في الجنوب فكان الطرد باتجاه قطاع غزة والأردن. والجدول في الخريطة يبيّن عدد القرى المتواجدة في مناطق وكالة الغوث الخمسة، والتي طرد أهلها من المناطق الستة في فلسطين المبينة على الخريطة.

خريطة ٦ ص 235 تبيّن مواقع اللجوء الحالية للاجئين المسجلين وأعدادهم في المناطق المختلفة وأعداد اللاجئين غير المسجلين في تلك المناطق. كما تبيّن الخريطة ديار الفلسطينيين الذي بقوا، كما هي اليوم وأعدادهم، علماً بأن ربعهم لاجئون غير مسجلين، أي أنهم يعيشون قريباً من بيوتهم وأراضيهم ولكنهم ممنوعون من العودة إليها، مع أنهم مواطنون في إسرائيل.

وواضح من الخريطة أن معظم اللاجئين المسجلين في مناطق وكالة الغوث الخمسة موجودون في قطاع غزة والأردن، وكل اللاجئين المسجلين لا يبعدون عن ديارهم المحرومون من العودة إليها أكثر من رحلة ساعة أو ساعتين بالباص، وبعضهم يري بيته رأي العين ولا يستطيع العودة إليه، ويوجد على نفس الخريطة جدول يبين كافة اللاجئين المسجلين وغير المسجلين في الوطن والبلاد العربية والأجنبية.

لقد اقترب عدد الفلسطينيين اليوم من عشرة ملايين نسمة، وعلى وجه التحديد، فإن عدد الفلسطينيين في العالم عام ٢٠٠٥ بلغ ٩.٥٠٠.٠٠٠ من بين هؤلاء ٦.٣٢٠.٠٠٠ لاجئون، ومن بين اللاجئين ٤.٤٠٠.٠٠٠ مسجلون لدى وكالة الغوث و ١.٩٣٠.٠٠٠ غير مسجلين، ومن بين اللاجئين المسجلين يسكن ٣٣٪ في مخيمات حسب أرقام وكالة الغوث، ولكن الأقرب إلى الحقيقة هو ٤٥٪.

الجدول ٤ ص 234 و**الخريطة ٧** ص 233 تبيّن توزيع الفلسطينيين، بما فيهم اللاجئين، في العالم، ومن الملاحظات الهامة أن ٢٥٪ من الفلسطينيين في إسرائيل لاجئون، وأن ٤٤٪ من اللاجئين المسجلين يسكنون في الأردن (الفلسطينيون هناك أكثر من نصف السكان)، وأن ٧٧٪ من سكان قطاع غزة لاجئون.

وَجَدَرُ الإِشَارَةِ إِلَى أَنَّهُ رَغْمَ الحُرُوبِ وَالِاسْتِلابِ وَالنَّفْيِ. لا يزال ٨٨٪ من الفلسطينيين على أرض فلسطين وعلى شريط حولها لا يتجاوز عرضه ١٠٠ كم. أما الفلسطينيون خارج هذه المنطقة (١٢٪) فنصفهم يسكن في بلاد عربية بعيدة ونصفهم الآخر في البلاد الأجنبية.

ومنذ عام ١٩٦٧ يعيش ٣.٢٠٠.٠٠٠ فلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة (الذي لا يزال محتلاً حسب القانون الدولي). وليس هذا الاحتلال أطول احتلال في التاريخ الحديث فحسب، إلا أنها أكثرها بطشاً ودموية. كما أنه يحاصر السكان في معسكرات اعتقال كبيرة تفصلها مئات من الحواجز ونقاط التفتيش. كما أن حائط الفصل العنصري الذي يجري بناؤه يفصل السكان عن بعضهم وعن أراضيهم. وقد وصف جيمي كارتر، رئيس الولايات المتحدة الأسبق، هذه الممارسات بأنها "فصل عنصري (Apartheid) أسوأ من وجهات كثيرة من بعض مظاهر الفصل العنصري في جنوب أفريقيا". ويعرف ميثاق روما (١٩٩٨) الذي نشأت عنه محكمة الجرائم الدولية أن الفصل العنصري والتنظيف العرقي بأنها "جرائم ضد الإنسانية".

الأرض

تبلغ مساحة فلسطين ٢٦.٣٢٣.٠٠٠ دتم (الدتم ١.٠٠٠ م^٢). وبلغت مساحة الأراضي اليهودية في نهاية الانتداب ١.٤٩٢.٠٦٢ دتم (أي ٥,٥٪ من مساحة فلسطين) بما فيها الأراضي التي استحوذوا عليها في العهد العثماني. في عام ١٩٤٨ / ١٩٤٩، احتلت إسرائيل ما مجموعه ٢٠.٢٥٥.٠٠٠ دتم (٧٨٪ من مساحة فلسطين). وزادت هذه المساحة بعد ذلك إلى ٢٠.٥٦٠.٠٠٠ دتم بعد أن ضمت إسرائيل القدس الشرقية و الأراضي الحرام في اللطرون ومناطق أخرى على نهر الأردن وحول البحر الميت.

وعلى ذلك، فإن ٩٣٪ من مساحة إسرائيل (١٨.٨٢٥.٩٠٠ دتم) هي أرض فلسطينية وهي موطن أهالي ١٧٥ بلدة شردوا من ديارهم وأهالي القرى التي بقيت، وضعت إسرائيل هذه الأراضي تحت إشراف "الحارس على أملاك الغائبين" - أي اللاجئين، في ديسمبر ١٩٤٨ لكي تتقي عواقب تنفيذ القرار ١٩٤ القاضي بعودة اللاجئين والذي صدر في نفس الشهر، ثم أنشأت إسرائيل "هيئة التطوير" وسلمتها هذه الأراضي لتكون حاجزاً قانونياً يبعد هذه الأراضي عن أصحابها، وهذه بالتالي سلمتها إلى "دائرة إسرائيل للأراضي" (ILA) التي تديرها إلى اليوم عن طريق تأجيرها إلى الكيبوتز والموشاف بعقود مدتها ٤٩ سنة قابلة للتجديد.

كما قامت إسرائيل باتخاذ أسلوب آخر لمنع الفلسطينيين من استرجاع أراضيهم، فقد قام بن جوربون بترتيب عقد بيع صوري إلى الصندوق القومي اليهودي (JNF أو KKL) في ديسمبر ١٩٤٨ ومرة أخرى في ١٩٥٠ (بعد فشل محادثات لجنة التوفيق الدولية في لوزان) بما مساحته ٢.٣٨٠.١٤٢ دتم من أجود الأراضي وأخصبها وأكثرها كثافة سكانية، وذلك باعتبار الصندوق مؤسسة عالمية ليهود العالم، وحتى لو انهارت إسرائيل أو اضطرت لقبول عودة اللاجئين، فتكون الحجة أن هذه الأراضي قد بيعت إلى جهات أجنبية، وبالطبع فإن هذا البيع الصوري ليست له قيمة قانونية لأن من لا يملك ليس له حق البيع.

والصندوق القومي اليهودي مسجل اليوم في ٤١ قطراً وله ٢٢ فرعاً في أمريكا وحدها، وهو مسجل كجمعية خيرية معفاة من الضرائب، ووظيفته امتلاك الأراضي في فلسطين باسم يهود العالم "إلى الأبد". وقانونه يمنع بيع أو تأجير أو استعمال أي من هذه الأراضي لغير اليهود ولا الإقامة عليها، حتى لو كانوا مواطنين في إسرائيل.

في عام ١٩٤٨ قام الصندوق بإنشاء لجنة "الترانسفير" (أي التطهير العرقي) لطرد الفلسطينيين كما وجه عمليات الغزو للاستيلاء على الأراضي المرغوبة وكذلك قام بتدمير القرى مباشرة أو بالاشتراك مع جهات أخرى، وبسبب ممارساته العنصرية المستمرة إلى اليوم أقيمت على الصندوق دعاوى قضائية في اسكتلندا وأستراليا وكندا وإسرائيل.

وفي الخمسينيات من القرن الماضي وقعت خلافات بين الصندوق وحكومة إسرائيل الناشئة حول ملكية أراضي الفلسطينيين السليبة، فالصندوق يرغب في الاستيلاء عليها ملكاً ليهود العالم والحكومة ترغب الشيء نفسه لأن جنودها هم الذين قاموا بالاستيلاء على هذه الأراضي، وبعد عشر سنوات في أوائل الستينيات، تم الاتفاق على وضع كل أراضي الفلسطينيين تحت إدارة موحدة هي "دائرة إسرائيل للأراضي" ولكن

بموجب قوانين الصندوق، أي منع الفلسطينيين (والنص يذكر: غير اليهود) من (إعادة) تملك هذه الأراضي أو استعمالها بأي شكل كان .

أما الأراضي الفلسطينية التي (اشتراها) الصندوق من حكومة إسرائيل فهي أراضٍ تخص ٣٧٢ قرية وأهلها لاجئون عددهم اليوم ٢.٥٠٠.٠٠٠ يعيشون في المنفى وهو يمثلون نسبة ٥٥٪ من اللاجئين المسجلين.

تجدون في الدليل مواقع الأراضي التي استولوا عليها الصندوق وحدودها التقريبية. لكن مجموع مساحتها صحيح. وبين الدليل أيضا مواقع أكثر من ١٠٠ متنزه وغابة زرعها الصندوق على الأراضي الفلسطينية. والغرض من ذلك هو إثبات الحيازة. وإخفاء معالم القرى المهدامة. ومنع الفلسطينيين من العودة إلى أراضيهم وفلاحتها.

أما أراضي الفلسطينيين الباقين فتقدر بمساحة ١.٧٦٦.٠٠٠ ديم في الجليل والوسط (عدا بئر السبع. وعدا ملكية اللاجئين المهجرين داخليا). لكن إسرائيل صادرت ٧٦٪ من هذه الأراضي ولم يبق للفلسطينيين هناك الذين يبلغ عددهم ٢٠٪ من السكان أكثر من ٢٪ من مساحة إسرائيل عدا بئر السبع.

أما أهالي بئر السبع فهم يتعرضون منذ عام ١٩٤٨ إلى يومنا هذا إلى عملية تنظيف عرقي مستمر دون هوادة تحت مختلف المسميات. ومع أن الأراضي المملوكة لهم قبل ١٩٤٨ تقدر بخمسة ملايين ديم يفتتح منها ما لا يقل عن ٢.٠٠٠.٠٠٠ ديم حسب موسم الأمطار. إلا أن إسرائيل طردت الأهالي الباقين بعد ١٩٤٨ وحجزتهم في "سياج" مساحته ٩٠٠.٠٠٠ ديم. واليوم هم يفلحون ٢٤٠.٠٠٠ ديم على أكثر تقدير. وهذه في تناقص مستمر بسبب طرد الأهالي وتدمير بيوتهم باعتبار قراهم غير معترف بها. لقد صادرت إسرائيل أراضيهم بعد أن سنت قانونا لاعتبارها "أماكن الدولة". ونقضت قانونا بريطانيا أكدته تشرشل عام ١٩٢١ بالاعتراف بملكية لأراضي بئر السبع حسب قانون "العرف والعادة" المعمول به منذ قرون.

وتبقي الأرض هي عصب الصراع العربي الإسرائيلي. فالاستيلاء عليها دون أهلها هو الغرض الرئيس من عمليات التنظيف العرقي وطرد الأهالي إلى المنافي. لكن الفلسطينيين لن يخرجوا من ديارهم إذا وجدوا فيها اليوم. كما أثبتوا على مدى السنين في المنفى أنهم لن يسقطوا حقهم في العودة إليها.

المدن

احتلت إسرائيل ١٤ مدينة فلسطينية عام ١٩٤٨ و ١١ مدينة عام ١٩٦٧. والمدن المحتلة أثناء الانتداب قبل إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ هي: يافا، حيفا، طبرية، صفد، بيسان والقدس الغربية. واحتلت في النصف الثاني من عام ١٩٤٨: اللد والرملة، الناصرة، عكا، شفا عمرو، المجدل - عسقلان، اسدود وبئر السبع. أربعة من هذه المدن: القدس، حيفا، طبرية، وصفد، كانت مختلطة السكان. أما الباقية فهي عربية صرف. وتل أبيب كانت ضاحية من يافا ولكنها استقلت أثناء ثورة ١٩٣٦.

وعلى عكس القرى المهجرة التي دمر معظمها، بقيت المدن دون تدمير. لكن محتويات منازلها نُهبت ووزعت المنازل الفخمة ومحتوياتها على القادة السياسيين. وعلى قادة الجيش. أما المنازل المتوسطة فنُهبت إلى كوادرات أقل شأنًا وكذلك أعضاء الكيبوتز القريبة. ووصلت حمى النهب إلى نزع الشبابيك والأبواب والبلاط والقرميد. ولم يبق للحارس على أملاك الغائبين شيء كثير لتسجيله.

وبعد فترة هدوء، استعملت المنازل الفلسطينية لإيواء أفواج المهاجرين الجدد في الخمسينيات بما لا يقل عن ثلثهم (من أصل ٧٠٠.٠٠٠) والباقيون سكنوا في معسكرات انتقال (معبروت). إلى أن تمكنت إسرائيل من بناء مساكن شعبية لهم. ولو لم يطرد الفلسطينيين من ديارهم لما تمكنت إسرائيل من إيواء المهاجرين الجدد في الفترة الأولى. ولذلك فإن طردهم كان ضروريا لاستقدام مهاجرين ليحلوا محلهم. أما الفلسطينيون الباقون فكان محروما عليهم تجديد بيوتهم أو إصلاحها أو توسيعها. بل ولم يتمكنوا من إنشاء مدينة فلسطينية واحدة جديدة مع أن عددهم زاد ٧ مرات.

وعندما تتجول في المدن، فإنك تلاحظ بسهولة العمارة العربية الإسلامية الدالة على المنازل الفلسطينية. وإن طرقت الباب على أحدها، فقد يرد

عليك الساكن اليهودي بتحية ويسمح لك بزيارة البيت أو يصفق الباب في وجهك شامتا العرب. وقد يختلف شكل المنازل قليلا. بإضافة جناح آخر، أو طابق إضافي. أو بتقسيم البيت العربي الكبير إلى عدة شقق لإسكان المهاجرين اليهود.

أحوال المدن الفلسطينية اليوم مختلفة جدا. مدينتي اللد والرملة اللتين كانتا تنضبان بالحياة والثراء (نهب الجيش منهما حمولة أكثر من ١٠٠ شاحنة). أصبحتا اليوم وكرا للجريمة والتخدرات في بعض المناطق. وأهملت كل الأحياء العربية فيها. نفس الشيء ينطبق بدرجة أقل على يافا. وتوسعت تل أبيب على أنقاض بعض القرى المجاورة. وحيفا، ومعها عكا إلى حد أقل. تتمتع بتعايش سلمي بين العرب واليهود. أما طبرية وصفد وبيسان واسدود والمجدل وبئر السبع فيسكنها يهود كثير منهم من البلاد العربية. وأنضم اليهم الروس في التسعينيات، خصوصا في الجنوب. والملاحظ أنه لا الروس ولا اليهود العرب رغبوا في المعيشة في الكيبوتز.

اخرنا أن نضيف إلى الدليل خرائط مكبرة لبعض المدن المحتلة عام ١٩٤٨ لبيان الأماكن المقدسة فيها بشكل أوضح. وهذه المدن هي: القدس والناصرية ويافا وحيفا وعكا واللد والرملة وطبرية وصفد. وأكثرها ازدحاما بالأماكن المقدسة هي الرملة وعكا والناصرية. أما القدس القديمة التي احتلت عام ١٩٦٧ فهي تحتوي على ما لا يقل عن ٢٣٠ موقعا دينيا. وقد بينا في الخريطة بعض المواقع الهامة فقط. ويمكن الرجوع إلى "أطلس فلسطين ١٩٤٨" للاطلاع على كافة المواقع المقدسة.

ولكننا لم نبيّن تفاصيل أي من المدن الإحدى عشر التي احتلت عام ١٩٦٧ (باستثناء القدس القديمة) لأن الوصول إليها أسهل بالنسبة للفلسطينيين أهالي الضفة وغزة. رغم أن حركة التنقل تفيدته مئات من الحواجز ونقاط التفتيش. كما أن أماكنها المقدسة لا تزال سليمة في الغالب. عدا تلك دمرتها الغارات الإسرائيلية برا وجوا.

الأماكن المقدسة

فلسطين هي الأرض المقدسة. وهي مهبط الرسالات ووطن الأنبياء والصالحين. انتشرت على أرضها وتحتها آلاف الأماكن المقدسة من مساجد وكنائس وكنس. ومقامات ومزارات وأضرحة أولياء ومقابر وآثار تاريخية لم يعرف أصلها. وهذا الدليل يبين مواقع أكثر من ٥.٠٠٠ موقع كانت موجودة في عهد الانتداب.

وعلى مدى القرون، تعبد الفلسطينيون في هذه الأماكن نفسها أو ندروا لها الندور أو زاروها في المناسبات الدينية. وحتى عندما اعتنقوا ديانة جديدة، فإنهم تعبدوا عند نفس الأماكن بعد تحويلها إلى ديانتهم الجديدة أو زاروها زيارة دينية. ولذلك فأنا نجد الفلسطينيون يحترمون هذه الأماكن المقدسة على اختلاف دياناتهم. وهذا دليل قاطع على أن الفلسطينيين اليوم هم نفس سكان فلسطين على مدى العصور. ورغم أن قبائل استوطنت بين ظهرانيتهم في فترة معينة، بمن فيهم العبرانيون، ثم ذابوا بينهم أو خرجوا عنهم. وأن جيوشا غزت بلادهم وتركت بعض جنودها في فلسطين. إلا أنه لم يحدث اقتلاع كامل للفلسطينيين من بلادهم في أي تاريخ إلا في عام النكبة ١٩٤٨.

لقد قامت بعثة "صندوق اكتشاف فلسطين" البريطانية ابتداء من عام ١٨٧١ بعمل مسح شامل لفلسطين. ورغم أنه ليس كاملا باعتبار بساطة الأجهزة المساحية في ذلك القرن، إلا أن البعثة رصدت ٣٠٠ مقاما. وجاء في تقريرها:

"إن في مزاولة الفلسطينيين لشعائرتهم الدينية وإجلالهم للأماكن المقدسة. كما هو في لغتهم نفسها، يكمن تاريخ فلسطين كله". وجاء في التقرير أيضا:

"إذا أخذنا الفلسطينيين في مجموعهم، فإنهم اليوم أحفاد القبائل القديمة في فلسطين، التي وجدها الإسرائيليون مستقرين فيها قبلهم. مثل الكنعانيين والحيثيين واليبوسيين والعموريين والفلسطينيين الأوائل والأدوميين وغيرهم".

ولاحظ التقرير ملاحظة هامة وهي أن: "الطريقة المدهشة التي حافظ بها الفلاحون على أسماء الأماكن هي دليل على أنهم أنفسهم لم

حقوق العودة

ماذا يقول القانون الدولي عن حق العودة؟

لقد عاد معظم اللاجئين في العالم إلى ديارهم بعد توقف القتال. ونذكر على سبيل المثال حالات عودة اللاجئين في البوسنة وكوسوفو وبوروندي وكامبوديا وتيمور الشرقية وجورجيا وغواتيمالا وموزامبيق ورواندا وجنوب أفريقيا وتاجيكستان والعراق والكويت وأفغانستان. لكنهم لم يعودوا إلى ديارهم في فلسطين لأن إسرائيل تمنعهم من حقهم الطبيعي في العودة، وتخل مهاجرين يهود محلهم.

إن حق العودة هو حق أساس من حقوق الإنسان وهو بذلك حق غير قابل للتصرف. تنص المادة ١٣ فقرة ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أعلن عام ١٩٤٨ أنه "لكل إنسان الحق في مغادرة أي بلد بما فيها بلده وله حق العودة إليه". أما حق العودة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين فقد أكدته الأمم المتحدة ١٣٥ مرة في القرار المشهور رقم ١٩٤ الذي ينص على الآتي:

"تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وكذلك عن فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات بحيث يعود الشيء إلى أصله. وفقا لمبادئ القانون الدولي والعدالة، بحيث يعوّض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسنولة".

وحق العودة منصوص عليه في مجموعة كبيرة من القوانين الدولية: منها قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني (زمن الحرب) وقانون الجنسية. وقد تبنت الأمم المتحدة أخيراً "قواعد بنهيرو" التي تضع الأسس القانونية لاستعادة اللاجئين لأراضيهم وأملأهم وجاء فيها إن حق العودة "لا يمكن انتقاصه بانتقال السيادة إلى دولة أخرى ولا بوضع حدود غير قانونية على مدى صلاحيته". كما أن حق العودة يشمل العودة إلى المسكن واسترجاع الملكية. وجاء في اتفاقية جنيف الرابعة أنه لا يجوز منع عودة اللاجئين، وهذا التأكيد على حق العودة موجود في عدد كبير آخر من العهود الدولية والإقليمية. وحق العودة حق شخصي في أصله وهو حق جماعي بموجب حق تقرير المصير. كما أنه تابع من حرمة الملكية الخاصة التي لا تسقط بمرور الزمن أو الاحتلال أو تغيير السيادة. هناك حقوق أخرى للاجئين بالإضافة إلى حق العودة، وهي التعويض عن الخسائر والأضرار المعنوية والمادية، للأفراد وللشعب ككل. التي لحقت بهم من جراء تشريدهم، كما أن لهم الحق في التعويض عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ومن الواضح أنه بعد حوالي ٦٠ سنة من الحروب والتشريد والمعاناة أن لا الحرب ولا الاحتلال ولا الزمن غير من تصميم الفلسطينيين على المطالبة بتنفيذ حق العودة، وهي السبيل الوحيد لإحلال السلام وتطبيق العدالة.

وعندما يعود الفلسطينيون إلى ديارهم، كما هو حال باقي اللاجئين في العالم، فإن عودتهم ممكنة وموثقة، كما يبين دليل "طريق العودة" بكل وضوح، دون إزاحة لمعظم الساكنين اليهود الذين يحتلون بيوتهم وأراضيهم في الوقت الحالي.

إن احتلال اليهود لهذه الأراضي مخالف للقانون الدولي. ولا ينقص هذا من حق ملكية الفلسطيني لأرضه ولا يمنح الساكن الحالي أي حق في الملكية، مهما طال مدة احتلاله. إن ملكية الأرض الفلسطينية موثقة في سجلات الأمم المتحدة وفي إسرائيل ولدى الفلسطينيين أنفسهم، أما في إسرائيل، فإنه لا يملك أي يهودي صك ملكية لأرض في فلسطين، فهي كلها مؤجرة بعقود محددة تحت "إدارة إسرائيل للأراضي".

إذا تصفحت هذا الدليل جيداً تجد حدود أراضي كل قرية فلسطينية وتجد حدود الأرض اليهودية أثناء الانتداب، وتستطيع أن تعرف إن كان الصندوق القومي اليهودي قد استولي على جزء من أرض القرية أو أن دولة إسرائيل هي التي استولت على هذه الأرض، كما تستطيع أن تعرف أي مستعمرات أو غابات أنشئت على أرض القرية، وتستطيع أن تتأكد من أن معظم مواقع بيوت القرى الفلسطينية لا تزال خالية إلى اليوم.

بالاطلاع على خريطة ٨ ص 231 يتضح أن أراضي الفلسطينيين لا تزال

يتغيروا (على مدى الزمن)". وفي الواقع، فإن كتاب أسماء بلدات فلسطين الذي ألفه أسقف قيسارية عام ٤٢٠ بعد الميلاد، وأعيد طبعه قريباً، يرصد أسماء ٤٠٠ بلدة فلسطينية لا تختلف أسماؤها عما هي اليوم.

ومعظم الأماكن المقدسة في فلسطين نشأت تبجيلاً وتكريماً للأنبياء المذكورين في التوراة والإنجيل والقرآن الكريم أو للصحابة رضي الله عنهم أو للمجاهدين في سبيل الله أو للزاهدين والمتصوفين أو لأولياء الله الصالحين، أو للنساء الفاضلات، أو للخلفاء والأمراء وأبطال الإسلام، أو حتى لأجداد العائلات الكبيرة في فلسطين.

وترصد خرائط الانتداب حوالي ٦٠٠ مقام، ولكن في عام ١٩٧٦ قام شكري عراف بدراسة ميدانية رصد فيها ٢٥٧١ مقاما، منها حوالي ١.٠٠٠ دون إحداثيات، وبيتنا في الدليل منها ٩٢٤ مقاما فقط (منها ٧٨٤ لها أسماء). وقامت مؤسسة الأقصى (الشمال) برصد ٧٩٦ مكانا دينيا من أصل ١١٥٥، وجمعية الأقصى (الجنوب) رصدت ١٧٠ مكانا آخر، بما مجموعه ٩٦٦ مكانا مقدسا داخل خط الهدنة، وقد بينا في الدليل منها ٧٤١ موقعا، منها ١٢٤ لها أسماء.

والسبب في بيان عدد أقل من مصدري عراف والأقصى، أننا اعتمدنا أولاً خرائط الانتداب، وحذفنا المكرر منها أو غير المعتمد. وفي التصنيف قد يختلط المقام مع المسجد، لأن الصلاة تقام أحيانا في المقام.

لقد حاولت الصهيونية أن تصنع لها تاريخاً عميقاً الجذور في فلسطين، ولذلك أعادت تصنيف بعض مواقع الأولياء والمقامات على أنها يهودية، وكما ذكر ميرتون بنفست في كتابه "التاريخ المدفون للأراضي المقدسة"، أن إسرائيل سجلت أماكن أثرية على أنها يهودية بشكل عشوائي ومضحك أحيانا. إذ قد يكون رفات هؤلاء ليس إلا كومة من حجارة أو عظام حيوان ميت.

لكن الصراع حول التراث الديني أخذ بعداً هاماً في الصراع السياسي. لقد صودرت أراضي بعض الأماكن المقدسة واستبدل أسمها بأسماء عبرية وألصقت عليها لوحات (تؤكد) تاريخها اليهودي. أما الأماكن المقدسة غير اليهودية، وخصوصا الإسلامية، فقد دمر بعضها أو أهمل أو حرّم استعماله أو ترميمه.

في عام ٢٠٠٤ أصدرت الجمعية العربية لحقوق الإنسان في الناصرة، تقريراً يسجل بالوصف والصورة ٢٤٩ مسجداً وكنيسة دمرت أو أقيمت أو أهملت، وهذا بالقطع أقل تقدير للعدد، لقد حول بعض المساجد إلى مطاعم أو حانات أو متاحف أو إسبليات، وهو الأمر الذي أثار حفيظة المسلمين بالطبع. لكن إسرائيل لم ترتدع، وكثيراً ما يعهد الإسرائيليون إلى إقفال الأبواب بالألواح أو اعتبار المنطقة "منطقة مغلقة"، أو اعتقال من يحاول الصلاة أو الزيارة، وعلى سبيل المثال فإن أطلال مسجد وكنيسة سحمانا قد بقيت دون ترميم في حقل لرعى البقر، وكل من حاول الترميم، تعرض للمسائلة القانونية. وهناك كثير من المقابر الإسلامية والمسيحية قد حُفرت أرضها وبنيت عليها مبان أو شقت فوقها الطرق. وهذا الانتهاك لحرمة المقابر الإسلامية والمسيحية يتناقض تماماً مع حرص اليهود على عدم نبش المقابر اليهودية إلى حد إيقاف حفريات الآثار أو أي إنشاءات خوفاً من تحريك عظام الموتى.

وهذا الانتهاك لحرية الأماكن المقدسة دائم الحدوث رغم أن إسرائيل وقعت وصدقت على المعاهدات الدولية لاحترام حرية العبادة بما فيها ممارسة الشعائر الدينية وصيانة أماكن العبادة ومنع تدنيسها. وتشمل هذه المعاهدات الدولية "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، و"المعاهدات الدولية لحقوق المدنية والسياسية"، و"إعلان الأمم المتحدة عن جميع أشكال التفرقة وعدم التسامح"، و"إعلان الأمم المتحدة حول الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية" وغيرها كثير.

وباستطاعتك الإطلاع على أوضاع الأماكن المقدسة بزيارتها وتصويرها مستعيناً على تحديد أماكنها باستعمال هذا الدليل، خصوصاً تلك الأماكن التي تقع في أماكن نائية بعيدة عن الأعين أو مغطاة بالأعشاب أو الأشجار.

قليلة السكان. وذلك إن ٨٠٪ من يهود إسرائيل لا يزالون يعيشون في أراضيهم أثناء الانتداب. ومع أنها توسعت قليلاً، إلا أنها لا تتجاوز ١٥٪ من مساحة إسرائيل. أما العشرون في المائة من يهود إسرائيل، فإن ١٨٪ منهم يعيشون في المدن الفلسطينية التي توسعت بعد أن هجر سكانها وطردها من ديارهم. هذا معناه أن ٢٪ فقط من يهود إسرائيل الذين يعيشون في الكيبوتز والموشاف هم الذين يستغلون أرض اللاجئين، وهو عدد ضئيل من السكان وفائدته للاقتصاد الإسرائيلي لا يتجاوز أيضاً ٢٪. ويقوم الجيش على باقي الأراضي الفلسطينية غير المستغلة قواعد عسكرية ومصانع وميادين تدريب.

وعلى سبيل المثال، فإن كل اليهود الريفيين في اللواء الجنوبي من فلسطين من اسدود إلي أم رشرش (إيلات) لا تتجاوز كثافتهم ٦ أشخاص على الكيلو متر المربع، بينما كثافة أصحاب هذه الأرض الموجودين الآن في مخيمات غزة يتجاوز ٦.٠٠٠ شخص على الكيلو متر المربع.

وتستطيع إسرائيل استيعاب عودة اللاجئين إلى ديارهم بسهولة، عكس ما تدعيه أمام المحافل الدولية كسبب لمنع عودتهم، والدليل أن إسرائيل استوعبت في التسعينات من القرن الماضي حوالي مليون روسي، وهذا العدد يساوي كافة اللاجئين المسجلين في لبنان وقطاع غزة.

وعندما تزور البلاد مستعيناً بخرائط هذا الدليل ستجد أن أراضي اللاجئين لا تزال خالية إلى حد كبير وأنه لا يمنع العودة لا حق ولا قانون ولا جغرافياً ولا تاريخاً، وإنما يمنع العودة عنصرية التنظيف العرقي. وهو لا شك زائل.

اقترح مسارات الرحلة

إن أفضل مسار عند العودة إلى الوطن، وللزائر عند استطلاع تاريخ وجغرافيا فلسطين هو تتبع مسار الاستيطان الاستعماري لفلسطين أثناء الانتداب، ثم تتبع مراحل الغزو الصهيوني لفلسطين في ١٩٤٨ / ١٩٤٩ (أنظر خريطة ٣ ص 239).

يمكن الوقوف عند مواقع القرى المهجرة حيث جُذ أطلال المنازل، وبعضها لا يزال سليماً، أو مواقع الأماكن المقدسة، أو مواقع المعارك العسكرية الهامة، أو مواقع المذابح، أو مواقع استشهاد بعض القادة، أو مواقع معسكرات العمل ومعسكرات الاعتقال أو غيرها. لهذا نقترح المسارات الآتية كما هي مبينة في الخريطة ص 5.

مسار رقم ١:

يافا - تل أبيب، الجماسين، الشيخ مؤنس (جامعة تل أبيب)، إجليل (معسكر عمل واعتقال)، غابة جيوس، بياره حنون، ام خالد، وادي الحوارث، قيسارية، جسر الزقراء، الطنطورة (مذبحة)، اجزم، جبج، عين حوض، الطيرة، حيفا.

مسار رقم ٢:

حيفا، بلد الشيخ (مذبحة)، ياجور، جيد، معلول، صفورية، كفركاما، معذر، خربة ناصر الدين (مذبحة)، طبرية.

مسار رقم ٣:

طبرية، مجدل، خربة وادي الحمام، الوعرة السوداء (عرب المواصي) (مذبحة)، غوير أبو شوشة، خان المنية، ياقوت، القديرية، جب يوسف، قباعة، كراد الغنامة والبقارة، الحسينية (مذبحة)، الجاهولة، الخالصة.

مسار رقم ٤:

الخالصة، الخصاص، خان الدوير، المفتخرة، غرابية، الدردارة (مزرعة الدرجة)، مشمار هايبرن (معركة)، عكبرة، صفا، عين الزيتون (مذبحة)، صفصاف، الجش، كفر برعم (منع العودة)، سعسع (مذبحة)، المنصورة، إقرت (منع العودة)، البصة، رأس الناقورة.

مسار رقم ٥:

راس الناقورة، الزيب، الكابري (مذبحة)، التل، المزرعة، عكا (تسميم المياه)، البروة، الدامون، هوشة، الناصرة، طمرة، بيسان.

مسار رقم ٦:

بيسان، فرونة، العريضة، الصفا، الفاتور، زرعين، اللجون (حرق احياء)، عين المنسي، أبو شوشة، أبو زريق (مذبحة)، قمبرة، صبارين، أم الشوف،

قنير، وادي عارة، باقة الغربية، قاقون، فلنصوة، الطيبة، الطيرة، مسكة، جرجولية، رأس العين، مجدل يابا، رنتية، قولة (فضائح)، دير طريف، بيت نبالا، اللد، الرملة.

مسار رقم ٧:

الرملة، جمزو، عنابة، أبو شوشة (مذبحة)، القباب، اللطرون، عمواس، إشوع، كسلا، القسطل (استشهاد عبد القادر الحسيني)، دير ياسين (مذبحة)، القدس.

مسار رقم ٨:

القدس، الوجبة، علار، سفلى، جرش، زكريا، مغلس، إدنية، التينة، المسمية، قسطينة، السوافير، المجدل - عسقلان.

مسار رقم ٩:

المجدل، عراق سويدان، الفالوجة، عراق المنشية، الدوايمة (مذبحة)، بيت جبرين، زيتا، حتى، بيت عفا، تل الترمس، قسطينة، البطاني، إسدود، بيت دراس (مذبحة)، جولس، المجدل.

مسار رقم ١٠:

المجدل، (عسقلان، الجورة)، نعلية، بريرة، كوكبة، حليقات، برير (مذبحة)، هوج، العمور (غوالي)، معين أبو سته، العمارة، العطاونة، أبو عبدون، الفرخي، العرور، البدينت، الهزئيل، رهط، بئر السبع.

مسار رقم ١١:

بئر السبع، الصانع / قديرات، الأعسم / قديرات، قصر السّر، عسلوج، بير هدا، الخلصة، عرب العواذرة، القلاعية، أبو مدين وأبو ظاهر، أبو عبدون، العرور، البدينت، الباطل، بني عقبة، بئر السبع.

مسار رقم ١٢:

بئر السبع، المكيمن، الاسد، ابو جابر، عراق المنشية، جسير، التينة، الخيمة، قطرة، عافر، زرنوقة، بينة، النبي روبين (وادي حنين)، صرفند العمار، بيت دجن، سلمة، يافا.

شكر

الشكر موصول للأفراد والجهات التي استفدنا من دراساتها الميدانية وتقاريرها وهي المذكورة في المصادر العربية الأربعة الأولى أدناه، بالإضافة إلى تيري رمبل لنصائحه حول هيكل الدليل، ونهاد بقاعي من بديل، بيت لحم الذي زدنا بالأسماء العبرية وإلى نوجا كادمان التي زدتنا برسالة الماجستير عن المنتزهات ومواقعها، كما اجاب على استفساراتنا امير مخول واورى ديفز وجنة الأربعين، لهم جميعاً شكرنا الجزيل.

المصادر العربية

- (١) شكري عراف، طبقات الأنبياء والأولياء الصالحين في الأرض المقدسة، الجزء الأول والثاني، الناشر (المؤلف)، معليا ١٩٩٣.
- (٢) شكري عراف، القرية العربية الفلسطينية، الناشر (المؤلف)، معليا، ١٩٩٦.
- (٣) كامل ريان ورسم خماسي، تقرير مسح عام لأماكن الأوقاف والمساجد والمقابر الإسلامية في فلسطين ١٩٤٨، جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية، كفر برا، ٢٠٠٢. (للمواقع جنوب قيسارية).
- (٤) تقرير مشروع المسح الشامل للمقدسات الإسلامية ما بين قيسارية والخالصة، مؤسسة الأقصى لأعمار المقدسات الإسلامية، أم الفحم، ٢٠٠٢، عدة أجزاء.
- (٥) وليد الخالدي (محرر)، كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨ وأسماء شهدائها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٧.
- (٦) نور مصالحة، أرض أكثر وعرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق ١٩٤٩ - ١٩٩٦، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٧.

أنظر أيضاً المصادر بالإنجليزية في القسم الإنجليزي، وبعضها ترجم إلى العربية.